اقتصاد

لبنان في السواد... لا كهرباء ولا بنزين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، وتكثر المشاكل اليومية التي تملأ أسطر الصحف ومقدمات النشرات الإخبارية، ما جعل اللبنانيين يتمنّون لو يخرق المشهد خبر مفرح واحد بغض النظر عن أهميته، يتصدر أخيراً ملف الكهرباء وقطاع المحروقات العناوين الرئيسية نظراً لتداعياتهما الكارثية على المستويات كافة. ويمضي اللبنانيون يومياتهم في العتمة، في مناسبة عيد الأضحى، نظراً لانقطاع التيار الكهربائي بشكل تام منذ أول من أمس، بالتزامن مع تصعيد أصحاب المولدات خطواتهم وصولاً إلى إطفاء مولداتهم حتى تأمين المازوت وفق سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة وتغيير التسعيرة التي تضعها وزارة الطاقة والمياه.

وبحسب معلومات «العربي الجديد» فإنّ عدداً من أصحاب المولدات في بعض المناطق اللبنانية يعمدون إلى تأمين الكهرباء ساعتين فقط خلال النهار وساعتين عند المساء، كما خفّض قسم منهم اشتراك المواطنين من 10 أمبير إلى 5 أمبير، بحجة عدم توفر المازوت، الأمر الذي حرم اللبنانيين من استعمال أمور أساسية في المنزل، ولا سيما المكيف الذي لا يعمل على كهرباء 5 أمبير في ظلّ موجات الحرّ القاسية.

وأشار وزير الطاقة والمياه ريمون غجر، أول من أمس، إلى أنّه عند أصحاب المولدات الكميات الكافية من المازوت وهم يطالبون باستمرار برفع التسعيرة، لكن للمواطن حقوقاً يجب أن نحافظ عليها.

ووصلت ارتدادات أزمة الكهرباء الى مستشفى بيروت الحكومي الذي استنفد كميات كبيرة من الفيول المخصص للمولدات في اليومين الماضيين، نظراً لارتفاع ساعات التقنين إلى أن تجاوزت أول من أمس الـ18 ساعة، ما هدد الأقسام كافة بالعتمة، بما فيها غرف العناية الفائقة ومرضى فيروس كورونا والمعدات كلها التي تحتاج الى الكهرباء لتشغيلها.

من جهة أخرى، استنكر عددٌ من أصحاب السوبرماركت استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي وضعهم أيضاً تحت رحمة أصحاب المولدات، ما من شأنه أن يسبب لهم خسائر كبيرة جداً، نظراً لوجود مواد غذائية ستصبح غير صالحة للبيع بسبب إطفاء البرادات والثلاجات.

وفي مشهد «مبكي - مضحك»، لجأ بعض اللبنانيون إلى السيارات، إذ جالوا فيها للاستفادة من المكيّف باعتبار أن الكهرباء مقطوعة في المنازل ودرجات الحرارة تجاوزت الثلاثين ومن المتوقع أن تلامس الأربعين وأكثر.

وبرّر وزير الطاقة اللبناني انقطاع التيار الكهربائي الثلاثاء، رغم وعوده المتكررة بتحسن التغذية الكهربائية، بعطل تقني كبير، معلناً أن إصلاحه يحتاج إلى وقتٍ.

وأعلنت مؤسسة كهرباء لبنان، في بيان، أمس أنه «مساء الاثنين طرأ عطل على قاطع المجموعة الثالثة في معمل الجية الحراري، ما أدى إلى انفصال خطي جية - بصاليم رقم 1 و2 150 ك.ف.، الأمر الذي أدى بدوره الى انفصال المجموعتين البخاريتين في كل من معملي الزهراني ودير عمار عن الشبكة، ثم تلتهما سائر مجموعات الإنتاج بسبب عدم ثبات الشبكة نتيجة تراجع الإنتاج الى حدوده الدنيا».

ووصلت تداعيات أزمة الكهرباء إلى قطاع الاتصالات، في ظلّ الضغط المستمرّ والمتزايد على المولدات الخاصة وعدم تزويد المحطات والسنترالات بالمازوت، ما أدى إلى حصول أضرار وأعطال أدت إلى توقف العمل لساعات تماماً، كما حصل مع شبكة هيئة «أوجيرو» التي تدير الخطوط الثابتة والإنترنت الثابت في البلاد.

كورونا يزعزع ثقة المستهلكين الفرنسيين

أظهر مسح شهري أن ثقة المستهلكين الفرنسيين تراجعت على نحو غير متوقع في يوليو/ تموز، وسط علامات على زيادة الإصابات بفيروس كورونا المستجد، بينما ظلت المخاوف بشأن البطالة مرتفعة وشعر الناس بشكل متزايد بأن مستوى معيشتهم ينخفض. وقال المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (آي.إن.إس.إي.إي) أمس، إن مؤشره لمعنويات المستهلكين انخفض إلى 94 من قراءة معدلة بلغت 96 في يونيو/ حزيران، دون متوسط بلغ 99 في استطلاع أجرته رويترز لتوقعات خبراء الاقتصاد.

وأظهر المسح انخفاضاً في عدد الأسر التي اعتقدت أن مستوى معيشتها تحسّن على مدى الاثني عشر شهراً الفائتة، وهو الانخفاض الشهري الثالث على التوالي. وتراجعت مخاوف الأسر بشأن البطالة، لكنها ظلت في مستويات مرتفعة بعد أن بلغت أعلى نسبة لها في سبع سنوات في يونيو/ حزيران.

(Getty)

لقطات

شركة يابانية تبني مصفاة في العراق

فازت شركة «J.G.C» اليابانية، بعقد لبناء مصفاة لتكرير النفط بقيمة 4 مليارات دولار، بطاقة 55 ألف برميل نفط يومياً، في محافظة البصرة، أقصى جنوبي العراق. وقال وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار إسماعيل في بيان، أمس، إن مجلس الوزراء وافق على إحالة مشروع بناء مصفاة لتكرير النفط في البصرة على الشركة اليابانية. واوضح ان المصفاة تعد من المشاريع الكبيرة والواعدة في الصناعة التكريرية في العراق، مشيرًا إلى ان المشروع سيوفر 7 آلاف فرصة عمل، يتم تشغيلهم بشكل مباشر في المشروع، و70 الف فرصة عمل أخرى خلال فترة مراحل تنفيذ المشروع.

التضخم في الكويت يرتفع

أظهرت بيانات رسمية، أمس، ارتفاع الارقام القياسية لأسعار المستهلك (التضخم) في الكويت، بنسبة 1,75 بالمئة في يونيو/ حزيران الماضي على أساس سنوي، بالتزامن مع تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد. وافادت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، بأن الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك بلغ 116,1 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة بنحو 114,1 نقطة بالشهر المماثل من 2019. وبحسب البيانات، ارتفعت اسعار 11 مجموعة، ابرزها مجموعة «السلع والخدمات المتنوعة» بنسبة 5,28 بالمئة، تلتها المفروشات المنزلية بنسبة 3,35 بالمئة، ثم الاتصالات بـ3,30 بالمئة.

توقعات بنتائج سيئة لشركات التكرير الأميركية

من المتوقع أن تعلن شركات تكرير النفط الأميركية في الأيام المقبلة عن اسوأ نتائج للربع الثاني في عشر سنوات، مع زيادة الإنتاج عن الطلب، في حين أدت إجراءات الإغلاق الهادفة لاحتواء جائحة فيروس كورونا إلى تراجع شديد في حركة السفر في الصيف. وانخفض استهلاك الوقود، إذ تظهر احدث البيانات الاميركية تراجعا نسبته 25 بالمئة في السفر بالسيارات عن العام الماضي وهبوط حركة الركاب في المطارات 75 في المئة. و تحصل شركات التكرير على الجزء الاكبر من ارباحها من مبيعات الوقود المحلية. والربع المنتهي في يونيو/ حزيران من أكثر الفصول سفرا.

قروض مصر على كل شكل ولون

مصطفى عبد السلام

عرفت مصر خلال الأشهر الماضية كل أنواع القروض، فهناك القروض «الكتيمي» التي يتم الحصول عليها والتوقيع عليها في الخفاء رغم ضخامة قيمتها البالغة أكثر من 6 مليارات دولار، وبالتالي لا نعرف عنها شيئاً إلا عقب كشف المانحين.

أحدث مثال على ذلك النوع من القروض الكتيمي ما أعلنه البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد قبل أيام عن منحه مصر قرضاً بقيمة تقترب من الأربعة مليارات دولار منها 3,55 مليارات دولار. وإضافة إلى قرض البنك الأفريقي الكتيمي هناك قرض آخر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 2,2 مليار دولار، منها 1,1 مليار يورو لدعم النقل العام في مصر و800 مليون يورو للاستثمارات المتعلقة بكورونا.

ولعلنا نذكر «قرض كتيمي» آخر حصلت عليه الحكومة من البنك الأفريقي في نهاية 2016 بقيمة 5,2 مليارات دولار، ولم نسمع عنه إلا بعد خروج محافظ البنك المركزي طارق عامر في سبتمبر 2017 معلناً أنه سيتم سداد قيمة القرض قبل نهاية العام.

وقبل أيام سمعنا عن اتجاه الحكومة للاقتراض عبر الصكوك، وهي الآلية التي تندّر عليها الإعلام أيام حكم محمد مرسي. كما قرأنا أن مصر ستقترض خلال شهور عبر طرح سندات دولية خضراء، وذلك لأول مرة، بهدف الحصول على قروض لتمويل عجز الموازنة وتنويع مصادر الدين.

وهناك السندات التي تعد الأسهل في الاقتراض، حيث يتم إغراء المقرضين بالضمانات والفائدة العالية، وآخر ما اقترضته مصر عبر الآلية 5 مليارات دولار تم الحصول عليها في مايو/ أيار الماضي. كذلك تدرس الحكومة أيضاً بيع سندات بقيمة 7 مليارات دولار خلال العام المالي الجاري.

وإذا كانت مصر قد حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة تقترب من 8 مليارات دولار خلال الشهرين الماضيين، فإن هناك صندوقاً آخر تقترض منه الحكومة، وهو صندوق النقد العربي الذي وافق قبل أيام على منح مصر قرضاً بقيمة 639 مليون دولار. وقبل أيام عرفنا أن البنوك الإماراتية تدبر قرضاً لصالح مصر تزيد قيمته عن مليار دولار ولمدة عام، وذلك بطلب من الحكومة. ولا أعرف هل وصل القرض الصيني المخصص لتمويل مشروعات داخل العاصمة الإدارية الجديدة والبالغة قيمته 3 مليارات دولار يخصص 1,2 مليار دولار منها لتمويل إنشاء 20 برجاً سكنياً، منها أكبر ناطحة سحاب في أفريقيا. اللافت أن معظم القروض التي تحصل عليها مصر بتنا نعرف بها من وسائل إعلام عالمية، أو من المؤسسات الدولية التي تفرض سياساتها الداخلية الإعلان عن القروض الممنوحة للدول، وإلا ما كنا سمعنا عن كل هذه المليارات.

هدية السيسي للمصريين في العيد... زيادة أسعار تذاكر القطارات 40%

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن اللواء وزير النقل المصري، كامل الوزير، رفع أسعار تذاكر القطارات بدءاً من اليوم الخميس، وقبل الاحتفال بعيد الأضحى بيوم واحد، بنسب زيادة تتراوح بين 25%، و40%. وقال الوزير إن أسعار تذاكر قطار القاهرة الإسكندرية ستكون 125 جنيهاً للدرجة الأولى بدلاً من 100 بنسبة زيادة 25%، والثانية مكيفة 100 جنيه بدلاً من 70 جنيهاً بنسبة زيادة 30%. وزعم وزير النقل والمواصلات أن تعريفة الركوب الجديدة لن تزيد كثيراً وستغطي فقط مصاريف التشغيل بالسكة الحديد، قائلاً خلال اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي، إن السكة الحديد مدينة بـ111 مليار جنيه (الدولار = 15,9 جنيهاً). وتابع أن الوزارة ستستلم كل شهر 33 عربة سكة حديد جديدة من روسيا ضمن صفقة تشمل 1300 عربة جديدة، مضيفاً أنه يتم الصرف على السكة الحديد 7 مليارات جنيه سنوياً، للتطوير والإصلاح بخلاف المصروفات العادية، موضحاً أن الإيرادات التي تتحصل عليها هيئة السكة الحديد لا تتعدى 8 مليارات جنيه فقط بحد تعبيره.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أكد خلال افتتاح مدينة الروبيكي، الثلاثاء الماضي، أن كل تطوير أو تحسين سيكون له ثمن على المواطنين دفعه وأن الدولة لن تتحمل التكلفة بعد ذلك.

وطلب السيسي، من وزير النقل، البدء باستخدام القطارات والجرارات الجديدة للمواطنين خلال فترة التنقل في إجازة عيد الأضحى، وهو ما رد عليه الوزير «الموضوع رهن إشارتك»، فرد عليه السيسي: «لا يا كامل رهن إشارة الناس وليس إشارتي.. وحتى الناس تستفيد»، فباغته الوزير قائلاً: «الناس في انتظار الهدية من حضرتك»، وهو ما قابله السيسي بسخرية وملامح غاضبة علت وجهه قائلاً «لا.. مفيش هدايا وكله بالحساب». ويعاني المصريون من موجات غلاء متواصلة لمختلف السلع والخدمات، وتسارع تضخم أسعار المستهلك السنوي في مصر، إلى 6% خلال يونيو/ حزيران الماضي، صعوداً من 5 % في مايو/ أيار السابق له، مع عودة الطلب على الاستهلاك، بعد شهرين من التراجع، بفعل جائحة كورونا. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري إن التضخم على أساس شهري انكمش بنسبة 0,1%، مقارنة مع مايو السابق له. يأتي ارتفاع التضخم السنوي، مدفوعاً بصعود مجموعات السجائر بنسبة والملابس والأحذية والمياه والكهرباء والغاز والوقود وغيره.

مال وسياسة

الصراعات والدولار يدفعان اليمن لأزمة غذائية خانقة

ادى تواصل الاضطرابات السياسية والعسكرية ونفاد الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية، الى تفاقم الازمة الغذائية في اليمن المنهك اقتصاديا

عدن ـ **محمد راجح**

تواجه خمس سلع غذائية أساسية في اليمن خطرا يهدد بتراجعها التدريجي في الأسواق، والذي قد يصل إلى النفاد وارتفاع أسعارها بصورة تفوق قدرات اليمنيين، في سيناريو مشابه لأزمة الوقود المستمرة منذ منتصف يونيو/حزيران الماضي.

ويشهد اليمن اضطرابات سياسية وعسكرية متواصلة أدت إلى تدهور سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية، خاصة مع نفاد الاحتياطي النقدي من الدولار، والذي كان عبارة عن وديعة سعودية بمليارَي دولار مخصصة لاستيراد خمس سلع غذائية مدعومة، وهي القمح والدقيق والأرز والسكر والأدوية، إلى جانب توفير العملة الصعبة لتجار المشتقات النفطية لاستيراد الوقود.

ويجد القطاع التجاري صعوبة بالغة في توفير العملة الصعبة وفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد، في حين تعاني الحكومة من عجز مالي كبير وفقدانها نحو 70% من الموارد التي كانت متاحة قبل الحرب، مثل النفط وإيرادات الضرائب والجمارك.

وتشهد الأسواق اليمنية غلاءً فاحشا في أسعار السلع الغذائية مثل الدقيق الذي ارتفع سعره من 12 ألف ريال للكيس (50 كيلوغراما) إلى 15 ألفا، وزاد سعر كيس الأرز (50 كيلوغراما) من 35 ألف ريال إلى 45 ألف ريال (الدولار = 598 ريالا في صنعاء و765 ريالا في عدن).

وقال عضو المرصد الاقتصادي اليمني (منظمة أهلية) وأستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، علي سيف كليب، إن قوات اليمنيين أصبح غرضة للصراعات السياسية، ولابتزاز دولتي التحالف السعودية والإمارات، وتقلبات سعر صرف العملة المتواصل أمام العملات الأجنبية، مع ضعف القدرات الحكومية والبنك المركزي على التدخل لإدارة السياسة النقدية وضبط الأسواق التي تعاني من اختلالات واسعة على كافة المستويات.

وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن مختلف هذه الاختلالات والصعوبات وانعكاسات الصراع الدائر والتخبط الذي تعيشه الحكومة التي تفقد تواجدها على الأرض بشكل متواصل وتعمل بدون أي برنامج حكومي أو موازنة عامة، تصب في الأخير في اتجاه واحد، هو دفع المواطن نحو جحيم التضخم ونار الغلاء وانحسار سبل العيش.

وأصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أمس الأربعاء، قراراً جمهورياً، قضى بتكليف معين عبد الملك سعيد، بتشكيل الحكومة الجديدة التي ستتألف من 24 حقيبة، مع استمرار الحكومة الحالية لتصريف الأعمال. وفي محاولة لتهدئة الصراعات السياسية، سيتم تقاسم الحكومة المرتقبة بالمناصفة بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

وأجرى البنك المركزي في عدن آخر عملية مصرفية من الوديعة السعودية لبيع الدولار للتجار المستوردين المستفيدين منها، قبل حوالي ثلاثة أشهر بنحو 140 مليون دولار، وهو آخر ما تبقى من الاحتياطي النقدي، وفق مصادر مصرفية رسمية في البنك تحدثت لـ«العربي الجديد»، في ظل رفض الرياض التي تقود مع شريكتها أبوظبي تحالفاً للحرب في اليمن، تجديد الوديعة. ويشكو تجار من صعوبة بالغة في الحصول على عملة الاستيراد في الأسواق المحلية المختلفة، وعبء فارق سعر الصرف الذي تجاوز نسبة 15% بين إصدارات الفئات الورقية المتداولة في كل منطقة وفق السلطات الحاكمة لها.

وحذروا من استمرار هذا الوضع، مع تواصل الاضطرابات السياسية والعسكرية، ونفاد الوديعة، والذي أصبح يشكل خطرا محدقا سيؤدي إلى تآكل المخزون الاستراتيجي الذي يعول عليه في مجابهة التحديات الإضافية التي خلفها فيروس كورونا.

وحسب بيانات حديثة اطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد تراجعت واردات المواد الغذائية إلى اليمن، خصوصاً من موانئ البحر الأحمر الممثلة في ميناءي الحديدة والصليف إضافة إلى ميناء عدن، بشكل غير مسبوق خلال الشهرين الماضيين بنسبة تتجاوز 65%، مقارنة بالمتوسط الشهري للواردات لشهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2019.

وارجع عضو في الاتحاد العام اليمني للغرف التجارية والصناعية، علي عيسي، السبب في ذلك إلى عدة عوامل أسهمت في انكماش الواردات، بما في ذلك التباطؤ التجاري الذي صاحب تفشي فيروس كورونا، ونفاد الاحتياطي النقدي من الدولار، وتوقف تمويل البنك المركزي في عدن الواردات السلعية من المواد الغذائية الأساسية. ويتحدث عيسى لـ«العربي الجديد»، عن تأثر الأسواق اليمنية بالصراع الدائر المتعلق بتفتيش السفن المحملة بالبضائع والمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة غربي اليمن، إذ أن هناك سفنا تجارية محملة بالمواد الغذائية محتجزة في عرض البحر، إلى جانب العراقيل التي يواجهها القطاع التجاري في حال الاستيراد عبر ميناء عدن جنوبي اليمن الخاضع لسيطرة قوات عسكرية موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وما يصاحب الاستيراد كذلك عبر ميناء عدن من ارتفاع مضاعف في أجور النقل.

65%

تراجعت واردات المواد الغذائية الى اليمن، خصوصا من موانئ البحر الاحمر المتمثلة بميناءي الحديدة والصليف اضافة لميناء عدن، بشكل غير مسبوق خلال الشهرين الماضيين بنسبة تتجاوز 65%، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وخلال النصف الأول من العام الجاري عجزا بقيمة 143,3 مليار ريال (38,2 مليار دولار)، بسبب تراجع أسعار النفط بفعل فيروس كورونا، حسب بيانات رسمية، أعلنت أول من أمس.

وكانت السعودية قد خفضت ميزانيتها بواقع 50 مليار ريال (13,3 مليار دولار)، عقب وباء كورونا، كما قررت تأجيل بعض المشاريع المرتبطة برؤية 2030 للحد من الإنفاق المالي، لكن المشاريع الأساسية في هذه الرؤية، مثل مشروع مدينة «نيوم» الذي سيكلف 500 مليار دولار، لا تزال قائمة حتى الآن. وسحبت أيضا نحو 51 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام أسعار النفط. وأدى ذلك إلى دفع المزيد من السعوديين إلى خانة الفقر البالغة نحو 25%، حسب تقديرات غير رسمية.

وتعرض الاقتصاد السعودي لانكماش بنسبة 1 في المائة في الربع الأول من العام الجاري، فيما سجلت ميزانية السعودية

غضب الشارع يجبر السلطات على التراجع عن فرض ضريبة على الدخل

تلزم الاقتصاد يدفع المجتمع السعودي نحو الفقر (فايز نور الدين/فرانس برس)

ارتفاع كبير في اسعار السلع (احمد الباشا/فرانس برس)

الكويت

تجميد حسابات بـ850 مليون دولار

الكويت ـ **احمد الزعبي**

قال مسؤول كويتي، لـ«العربي الجديد»، إن حجم الأموال التي رصدتها وجمّدتها جهات التحقيق في ملف غسيل أموال مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي و«الفاشنيستا»، بلغ حتى الآن نحو 850 مليون دولار، فيما شملت القائمة الجديدة نحو 56 شخصية (مواطنين ووافدين) بخلاف الأسماء العشرة التي تم تجميد أرصدتهم ومنعهم من السفر مؤخرا، ليبلغ إجمالي عدد الشخصيات المتورطة التي تم تجميد حسابتها حتى الآن 66 اسما.

وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته، أن جهات التحقيق تواصل تحرياتها بشأن أسماء جديدة متورطة في قضية غسيل الأموال، بينهم وافدون، حيث ظهرت أدلة جديدة تدين المشتبه بهم الذين تضخمت حساباتهم بصورة لا تتناسب مع دخولهم، كما تحقق في تحويلات مالية بمبالغ كبيرة من جهات خارجية لحسابات المتورطين. وأكد أن هناك مصارف سهلت إيداعات الشخصيات المتورطة بالمخالفة مع القانون.

وأشار المصدر إلى أن صدور قرار بمنع المتهمين من السفر من دون صدور حكم أول درجة بالإدانة، سابقة جديدة تؤكد خطورة القضية، مؤكدا في الوقت نفسه جدية الحكومة في محاربة الفساد وعدم التهاون مع أي أعمال إجرامية.

وكان النائب العام الكويتي، المستشار ضرار العسعوسي، قد قرر تجميد حسابات 10 من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي، والتحفظ على الأصول العقارية وسيارات فارهة ومنعهم من السفر، على خلفية شكوى من وحدة التحريات المالية ضدهم حول تضخم حساباتهم البنكية.

كما أمرت النيابة بتعميم أسماء المشتبه بهم على المنافذ البرية والمطار تحسبا لهروبهم، بينما قامت السلطات الكويتية بالتحفظ على مقر شركة بوتيكات التي يملكها عبد الوهاب العيسى، وهو أحد المتهمين الذين تم تجميد أرصدتهم في البنوك. وتمتلك الشركة تطبيقا شهيرا متخصصا في بيع مستحضرات التجميل، حيث تتم عمليات الترويج من خلال الفاشينستات.

ودافع عدد من المشاهير الذين تم تجميد حساباتهم عن أنفسهم، من خلال بث مقاطع فيديو للتأكيد على براءتهم من التهم الموجهة إليهم، وثقتهم في القضاء الكويتي واحترامهم لقرارات النيابة العامة، في محاولة لتحسين صورتهم أمام متابعيهم.

وشنّ رواد مواقع التواصل الاجتماعي هجوما لاذعا ضد المشاهير والحكومة الكويتية والمصارف التي سمحت بالإيداعات المخالفة للوائح والقوانين المصرفية.

على صعيد متصل، شكّل وزير المالية الكويتي، براك الشيتان، لجنة لدراسة تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حول أعمال وحدة التحريات المالية.

وقال مصدر مصرفي، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن البنك المركزي الكويتي فتح تحقيقا داخليا لمعرفة ملابسات قضية غسيل الأموال، فيما تشمل التحقيقات بنوكا محلية خالفت القانون بتسهيل معاملات المتورطين في القضية وعدم التحقق من الأوراق الثبوتية والموافقة على إيداعات المشتبه بهم.

وتنص اللوائح على عدم إيداع أكثر من 16 ألف دولار بدون أوراق تثبت مصدر الأموال، ولفت المصدر إلى أن مسؤولية البنك هي الإخطار عن العمليات المشبوهة مباشرة لوحدة التحريات المالية، إذا ما توافرت لديها شبهة بأن الأموال المستخدمة في المعاملة ناتجة عن جريمة.

وأوضح المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن البنك المركزي يسعى إلى عدم الزج باسم البنوك المحلية في قضايا غسيل الأموال.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، حجاج بوخضور، لـ «العربي الجديد»، إن قضايا غسيل الأموال الأخيرة ستضر بسمعة الكويت الدولية، مشددا على أن التهاون مع هذا النوع من القضايا سيؤثر على الوضع المالي للدولة وتراجع مركز الكويت في مؤشرات مدركات

تشديد الرقابة على البنوك لحمايتها من غسيل الأموال (ياسر الزيات/فرانس برس)

أخبار العرب

حركة تجارية ضعيفة في الضفة الغربية

تشهد الأسواق الفلسطينية، في الضفة الغربية، في موسم عيد الأضحى، حركة ضعيفة. ويقول تجار إن غالبية المتسوقين لا يشترون سوى الاحتياجات الضرورية. وسمحت الحكومة الفلسطينية، الإثنين، بفتح المحال التجارية حتى الساعة الثانية عشرة منتصف الليل، بشرط الالتزام بوسائل الوقاية من فيروس كورونا. يقول جواد قنداح (تاجر)، بينما يقف أمام محل لبيع الملابس يملكه في رام الله إن «هناك حركة في السوق، لكن الظروف صعبة. أوضاع اقتصادية متردية بسبب جائحة كورونا، والاحتلال الإسرائيلي».

وأضاف أنه «لا توجد سيولة لدى المواطنين، الموظفون بنصف راتب، والناس يشترون الاحتياجات الضرورية فقط، والقوة الشرائية أضعف ما تكون».

وصرفت الحكومة الفلسطينية جزءاً من رواتب موظفيها عن شهر يونيو/ حزيران الماضي، بواقع 50 بالمائة من قيمة الراتب.

سحب ملف الوقود من مجلس المنافسة

قرر العاهل المغربي محمد السادس تشكيل لجنة من أجل التحقيق بوضعية المنافسة في سوق المحروقات، بعد توصله بتقريرين متناقضين من رئيس مجلس المنافسة وتظلم أعضاء من المجلس من خروقات في تناول الموضوع. وجاء في بلاغ للديوان الملكي، مساء أول من أمس، أنه «اعتباراً للارتباك المحيط بهذا الملف والنسخ المتناقضة المقدمة»، قرّر العاهل المغربي، محمد السادس، تشكيل لجنة متخصصة تتكلّف بإجراء التحقيقات الضرورية لتوضيح الوضعية وترفع للعاهل تقريراً مفصلاً عن الموضوع في أقرب أجل.

وأوضح بلاغ الديوان أن الملك توصل يوم الثالث والعشرين من يوليو/ تموز الجاري بمذكرة من رئيس مجلس المنافسة تتعلق بقرار المجلس حول التواطؤات المحتملة لشركات المحروقات وتجمع النفطيين، حيث تضمنت المذكرة القرار القاضي بفرض غرامة مالية بمبلغ 9 في المائة من رقم المعاملات السنوي المحقق بالمغرب من قبل الموزعين الرئيسيين الثلاث، وبمبلغ أقل بالنسبة لباقي الشركات.

تقارير عربية

اسواف

الضرائب تُسقط المزيد من السعوديين في قاع الفقر

خالد الخالدي

تحوّلت الحياة في السعودية بالنسبة للطبقة الوسطى إلى معاناة كبيرة في ظل ارتفاع كلفة الفواتير ورسوم الكهرباء والماء، وإلغاء بدل الغلاء، وزيادة ضريبة القيمة المضافة التي وصلت نسبتها إلى 15 في المائة، بداية من شهر يوليو/ تموز الجاري، من المبيعات بدلا من 5%، إضافة إلى انخفاض كبير في الرواتب، وإغلاق لمشاريع كبيرة كانت توظّف مئات الآلاف من السعوديين بفعل الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها البلاد بسبب آثار فيروس كورونا على الاقتصاد، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط. وأدى ذلك إلى دفع المزيد من السعوديين إلى خانة الفقر البالغة نحو 25%، حسب تقديرات غير رسمية.

وتعرض الاقتصاد السعودي للانكماش بنسبة 1 في المائة في الربع الأول من العام الجاري، فيما سجلت ميزانية السعودية خلال النصف الأول من العام الجاري عجزًا بقيمة 143,3 مليار ريال (38,2 مليار دولار)، بسبب تراجع أسعار النفط بفعل فيروس كورونا، حسب بيانات رسمية، أعلنت أول من أمس.

وكانت السعودية قد خفضت ميزانيتها بواقع 50 مليار ريال (13,3 مليار دولار)، عقب وباء كورونا، كما قررت تأجيل بعض المشاريع المرتبطة برؤية 2030 للحد من الإنفاق المالي، لكن المشاريع الأساسية في هذه الرؤية، مثل مشروع مدينة «نيوم» الذي سيكلف 500 مليار دولار، لا تزال قائمة حتى الآن. وسحبت أيضا نحو 51 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري. وقررت السلطات السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 في المائة والتي بدأت في تطبيقها عام 2018 إلى 15 في المائة ابتداء من مطلع شهر يوليو/ تموز الجاري. ويقول الاقتصاديون المؤيدون للحكومة السعودية إن هذه الإجراءات القاسية لا بد منها لحماية الاقتصاد، والمحافظة على استقرار التدفقات المالية للبلاد على المدى القصير والبعيد وتجنب الوقوع في مصيدة الديون والتي قد تؤدي إلى إفلاس البلاد مستقبلاً.

في المقابل، يرد المعارضون بأن السلطات لم توقف الحرب في اليمن والتي تستهلك جزءاً كبيراً من موارد البلاد في ظل فشل الجيش في إحراز النصر على مليشيات الحوثي، إضافة إلى صفقات شراء الأسلحة التي تقوم بها السعودية من الولايات المتحدة لإرضاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي تحول إلى مبتزّ للرياض.

ويمكن لمن يمر على الأحياء الشعبية في العاصمة الرياض ملاحظة ازدياد معدلات الفقر بين الطبقات الفقيرة التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط والمنح والتسهيلات المالية التي قدمها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان فترة ارتفاع أسعار البترول العالمية، واختفاء مشاهد الرفاهية التي كانت الطبقات الوسطى تتمتع بها في السعودية.

ويقول ناصر الشمري، وهو أحد سكان الرياض الذين كانوا يعيشون في حي شعبي فقير قبل أن تؤدي المنح المالية التي قام الملك الراحل عبد الله بمنحها لهم إلى تغيير أسلوب حياتهم: «لقد عدنا إلى نقطة الصفر وأسوأ، كل شيء صار غالياً وانعدمت الوظائف العامة. كنت أتلقى إعانات خاصة بالعاطلين من العمل، لكن هذه الإعانات توقفت، أما برامج الابتعاث والتشجيع على شراء البيوت والاستثمار فقد اختفت».

وحسب بيانات رسمية، بلغت نسبة البطالة في الربع الأول من العام الجاري 11,8%. والآثار المدمرة لهبوط أسعار النفط والتخبطات التي يعيشها الاقتصاد السعودي وتصاعد كلفة المعيشة لم تقتصر على العاصمة الرياض، بل تشتد وطأتها في المدن الحدودية السعودية التي يعيش فيها الريفيون والبدو، خصوصاً المناطق التي تقع على حدود الكويت والعراق والأردن، شمال البلاد.

ويقول م. العنزي، وهو شاب سعودي يبلغ من العمر 28 عاماً، إن ضريبة القيمة المضافة الجديدة إضافة إلى فواتير الكهرباء والماء أدت إلى إفقار جزء كبير من سكان مدينة عرعر التي تقع على أطراف الحدود السعودية العراقية. ويقول العنزي لـ«العربي الجديد»: «أعرف عائلات كاملة أصبحت تحت خطر الفقر بسبب السياسات الحكومية الاقتصادية، فاتورة الكهرباء والماء التي كانت لا تمثل شيئاً من ميزانية الأسرة السعودية صارت تلتهم جزءاً كبيراً من الراتب، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والدخان إلى مستويات قياسية».

من جانبه، قال شاب سعودي مقيم في مدينة حائل، شمال البلاد، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «لقد أخلف محمد بن سلمان بوعده للشعب السعودي. رأيناه وهو يخرج في عام 2018 ليقول إن حكومته لن تفرض ضرائب على السعوديين حتى عام 2030، ولم تكد تمر سنتان على حديثه حتى ارتفعت الضريبة إلى 15 في المائة وزادت أسعار كل شيء، حتى حليب الأطفال صار مشمولاً بالضريبة، وفي الوقت نفسه لم أر مصروفات رجال الأسرة الحاكمة أو حاشية بن سلمان قلت أو تم تقليصها».

ويعاني المتقاعدون السعوديون من زيادة كلفة الحياة عليهم، إذ يتقاضى عدد كبير منهم رواتب تقاعدية تصل إلى 3000 ريال سعودي (ما يعادل 800 دولار)، وهي رواتب لا تكفي لسداد فاتورتي الكهرباء والماء اليوم، فضلاً عن شراء مستلزمات الحياة الضرورية.

غزة

مصانع الكيماويات مهدّدة بالتوقف

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

تواجه مصانع الكيماويات في قطاع غزة شبح التوقف الكامل، نتيجة لمنع الاحتلال الإسرائيلي إدخال عشرات المواد الخام المستخدمة في هذه الصناعات بذريعة الاستخدام المزدوج لها، أو المماطلة في إدخال أصناف أخرى وبكميات شحيحة.

وإلى جانب تحكم الاحتلال في إدخال المواد، ينتظر أصحاب الكثير من هذه المنشآت التي دمرت في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة تعويضهم مالياً بعد أن دمرت مصانعهم ومعاملهم بشكل كامل وتوقفوا عن العمل كما السابق. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/ أيلول 2000 بدأت صناعة الكيماويات في القطاع تواجه إشكاليات متدرجة، إلى أن أتى الحصار الإسرائيلي الذي فرض عام 2006 والحروب التي شنت على ما تبقى من هذه الصناعة. وبلغ عدد العاملين في قطاع صناعة الكيماويات سابقاً نحو 4 آلاف شخص، غير أن هذه الأعداد تقلصت نتيجة توقف الكثير من هذه المنشآت عن العمل بفعل التدمير الإسرائيلي لها أو عدم توفر مواد خام إلى جانب تراجع الطاقة الإنتاجية.

ويقول صاحب أحد المصانع المدمرة إسرائيلياً عام 2014، حامد حبوش، إن الخسائر التي تكبّدها بفعل دمار مصنعه تتجاوز مبلغ 2,5 مليون دولار وجرى اعتمادها كخسائر لتعويضه إلا أنه لم يتلقَ شيئاً. ويضيف حبوش لـ«العربي الجديد» أن تدمير المصنع وعدم تعويضه حتى اللحظة دفعه إلى الاتجاه للعمل في تعبئة مواد التنظيف الجاهزة بسبب خسارته لكامل المعدات وعدم المقدرة على توفير معدات وآلات جديدة لاستئناف الصناعة في هذا المجال.

ويقدر عدد العمال قبل تدمير مصنع حبوش بـ22 شخصاً، عدا عن المندوبين والمسوقين لمنتجات المصنع، غير أن تدميره أدى إلى تسريح غالبية العاملين باستثناء بعض الأشخاص الذين يعملون في مجال التعبئة اليدوية.

ومن الإشكاليات التي تواجه الصناعات الكيماوية هي منع إسرائيل المتكرر إدخال المواد الأولية، وحال السماح بدخولها عبر كرم أبو سالم المنفذ التجاري الرئيسي لسكان غزة فإن حجم الرقابة المفروضة عليها أعلى من باقي المواد والسلع بحجة أنها قد تستخدم في تصنيع متفجرات.

أما مالك أحد مصانع الدهانات أيمن حلس، فتختلف تفاصيل حكايته عن سابقه، إذ نجح في إعادة بناء مصنعه الذي كان في المناطق الشرقية لمدينة غزة قرب الشريط الحدودي حيث دمره الاحتلال في العدوان عام 2014 بشكل كامل. ولم يشفع اتجاه حلس لتدشين مصنعه داخل مركز المدينة في تحسين واقع الصناعة لديه نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة بفعل الحصار، وعدم السماح بإدخال الكثير من المواد الخام المستخدمة في إنتاج الدهانات.

وأسهمت هذه القيود في خسارة صاحب هذه المنشأة العديد من المناقصات التي كان يتحصل عليها للكثير من المؤسسات العامة والخاصة، ما دفعه باتجاه خفض طاقته الإنتاجية بما يتناسب مع المواد الأولية التي يسمح الاحتلال بإدخالها. ويقول حلس لـ«العربي الجديد» إنه يعمل حالياً بجزء بسيط من الطاقة الإنتاجية نظراً لمنع الاحتلال 90% من المواد الخام التي تدخل في الصناعات الكيمائية بدون أسباب مقنعة، حيث أن هناك الكثير من هذه المواد غير مزدوجة الاستخدام. ويضيف أن مالكي مصانع الكيماويات في القطاع يقومون بتقديم طلبات للاحتلال الإسرائيلي للسماح بإدخال مواد خام لإنجاز ما لديهم من طلبات، فيماطل في الرد لمدة لا تقل عن ستة أشهر ويسمح بإدخال جزء بسيط من المواد المطلوبة. ويشتكي حلس من وجود الكثير من المشاريع والطلبات للحصول على منتجات من مصنعه، غير أن نقص المواد الخام يجعله غير قادر على إنجازها، إلى جانب عدم الحصول على قيمة الأضرار للمصنع السابق الذي دمره الاحتلال والتي تجاوزت مبلغ 1,8 مليون دولار.

وإلى جانب التحكم في إدخال المواد وفرض القيود عليها، يمنع الاحتلال تصدير أي من منتجات المصانع العاملة في مجال الكيماويات إلى الخارج بالرغم من أن بعض الشركات تلقت طلبات للتصدير إلى خارج غزة.

في موازاة ذلك، يؤكد رئيس اتحاد الصناعات الكيماوية في غزة، منذر الزهارنة، أن الطاقة الإنتاجية التي يعمل بها هذا القطاع لا تتجاوز 20%، فيما شهد القطاع خلال عام إغلاق 40 مصنعاً بشكل كامل نتيجة الأزمات. ويقول الزهارنة لـ«العربي الجديد» إن قطاع الصناعات الكيماوية كان قبل عام 2000 يشغل 4 آلاف شخص، فيما تراجعت هذه الأعداد تدريجياً حتى أصبحت حالياً لا تتجاوز 800 شخص فقط في مختلف المصانع والشركات. ويشدد على أن التحكم الإسرائيلي في إدخال المواد الخام اللازمة للمصانع يكبدها الخسائر بفعل عدم قدرتها على الإنتاج ويساهم في أن تغلق المزيد من المنشآت أبوابها بشكل تدريجي.

60 ألف تونسي ينتظرون التوظيف

ينتظر أكثر من 60 ألف عاطل عن العمل مصادقة البرلمان على مشروع قانون يجيز توظيفهم في القطاع الحكومي، رغم اعتراضات الحكومة ومخاوف من ضغوط مالية جديدة على الموازنة التي تشهد عجزاً بأكثر من 5 مليارات دينار بسبب مخلفات فيروس كورونا. ويناقش برلمان تونس مشروع قانون لإنقاذ عشرات الآلاف من حاملي الشهادات العليا من البطالة. وسط مخاوف حكومية من مزيد من إغراق القطاع العمومي بالانتدابات وعدم قدرة الدولة على مواجهة طلب العاطلين على الوظائف في المؤسسات الحكومية. ويصر البرلمان على تمرير مشروع القانون رغم انتقادات الحكومة تحت ضغط العاطلين عن العمل الذين تحوّلوا إلى مقر مجلس نواب الشعب لضمان المصادقة على القانون بعد تأجيله في أكثر من مناسبة.

أخبار العالم

توقعات بتراجع التضخم في تركيا

توقع البنك المركزي التركي، أمس، أن يتراجع معدل التضخم للعام الجاري في البلاد إلى 8,9 بالمائة. جاء ذلك في تصريحات لمحافظ البنك المركزي التركي مراد أويصال، خلال اجتماع لتقييم التضخم. وأضاف أويصال أن توقعات المركزي التركي تشير إلى تراجع التضخم خلال العام القادم إلى حدود 6,2 بالمائة، ولفت إلى أن المركزي التركي يتوقع أن يستقر التضخم في البلاد عند حدود 5 بالمائة على المدى الطويل. وأشار إلى أنه من المتوقع أن تطرأ زيادة على عائدات قطاع السياحة، بالتزامن مع تخفيف التدابير الوقائية من فيروس كورونا.

«دويتشه بنك» يخسر في الربع الثاني

قال «دويتشه بنك» إنه سجّل خسارة صافية بقيمة 77 مليون يورو (90 مليون دولار) في الربع الثاني من العام الجاري، مع استمرار عملية إعادة هيكلة بدأها في 2019، والتبعات السلبية لتفشي كورونا. وذكر البنك الألماني في بيان، أمس، أن خسائر الربع الثاني تقل بكثير عن 3,2 مليارات يورو (3,71 مليارات دولار) للفترة نفسها من العام الماضي، في خضم إعادة هيكلة جماعية بدأها آنذاك. والخسائر المسجلة في الربع الثاني تأتي بعد قيام البنك بتجنيب مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة، قيمتها 761 مليون يورو (882,7 مليون دولار)، لمواجهة الأثر المتوقع لكورونا. وكان البنك قد خصّص مبلغ 506 ملايين يورو (587 مليون دولار) في الربع الأول، للغرض نفسه. وتوقع «دويتشه» أن تكون إيرادات العام «ثابتة في الأساس»، ما يوفر إرشادات أكثر تفاؤلاً بقليل من التوقعات السابقة. وبلغ صافي إيرادات المجموعة 6,3 مليارات يورو (7,3 مليارات دولار) خلال الربع الثاني الماضي، مقابل 6,2 مليارات يورو (7,2 مليارات دولار) قبل عام.

مال وناس

ألغت مصارف أميركية وبريطانية عدداً كبيراً من بطاقات الائتمان، كما خفضت سقوف الاقتراض الممنوحة لحائزيها، ضمن خطوات خفض حجم القروض المتعثرة خلال العام الجاري. وأشار مسح أميركي إلى أن 70 مليون شخص من حملة البطاقات تعرضوا لسحب بطاقاتهم أو خفض الائتمان خلال الشهرين الماضيين

مجزرة بطاقات الائتمان

مصارف عالمية كبرى تلغي ملايين الحسابات وتخفض سقف الاقتراض

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه المصارف والمؤسسات المالية الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا إلى إلغاء الملايين من بطاقات الائتمان، وخفض سقوف الاقتراض الممنوحة لحامليها، خوفاً من تراكم القروض الشخصية المشكوك في تحصيلها خلال العام الجاري. ويقدر حجم قروض البطاقات البلاستيكية في الولايات المتحدة وحدها بنحو 1,123 تريليون دولار. وأشار مسح أجرته شركة أميركية متخصصة في القروض الشخصية وبطاقات الائتمان إلى أن المصارف الأميركية تتحسب لخسائر قروض بطاقات الائتمان، وسط ارتفاع معدلات البطالة وإغلاق بعض الولايات للنشاط الاقتصادي بعد الموجة الثانية من جائحة كورونا، وبالتالي تجري مراجعة للملاءة المالية لزبائنها. وحسب المسح الذي أجرته شركة «كومبير كاردز» الأميركية ونشرته على موقعها الأسبوع الماضي، فإن تداعيات جائحة كورونا على الحياة المعيشية للأسر والأفراد في الولايات المتحدة لا تزال كبيرة رغم المساعدات التي تلقاها المواطنون من حزم الإنقاذ المالي والشيكات التي دخلت حساباتهم. ويشير المسح إلى أن المصارف الأميركية ألغت نحو 25% من بطاقات الائتمان المصدرة بين منتصف مايو/ أيار الماضي ومنتصف يوليو/ تموز الجاري. ووفق المسح، قال 35% من حملة بطاقات الائتمان في أميركا إن المصارف خفضت سقوف الائتمان الممنوحة لهم، بينما قال 70 مليون مواطن أميركي إن البنوك خفضت سقوف الائتمان لبطاقاتهم أو ألغتها كلياً خلال الـ10 أيام الماضية حتى منتصف الشهر الجاري. وكانت المصارف والمؤسسات المالية المصدرة لبطاقات الائتمان في أميركا قد ألغت نحو 50 مليون بطاقة في شهر إبريل/ نيسان الماضي.

في هذا الشأن أبلغ محلل الائتمان الخاص بشركة «كومبير كاردز»، مات شولتز، موقع «ياهو موني»، أن العديد من المواطنين في أميركا سحبت منهم أدوات الائتمان المالي في فترة اقتصادية حرجة تعد الأصعب في التاريخ منذ الكساد الكبير في القرن الماضي».

ويستخدم المواطنون في أميركا بطاقات الائتمان بكثافة في التسوق وتسديد القروض العقارية وشراء السلع المعمرة، في وقت تنخفض لديهم معدلات الادخار. ويتخوف مصرفيون من أن يؤثر خفض سقوف الاقتراض وسحب البطاقات على القوة الشرائية في الولايات المتحدة التي يعتمد عليها الاقتصاد الأميركي في النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف. وفي لندن توقع مصرف باركليز البريطاني في دراسة حديثة أن ترتفع خسائر البنوك من القروض الشخصية المكون معظمها من قروض الإسكان والقروض الشخصية وقروض بطاقات الائتمان إلى نحو 10 مليارات جنيه إسترليني بنهاية العام الجاري.

وكانت المصارف التجارية البريطانية قد أعفت حملة البطاقات من دفع الأقساط على القروض الشخصية لفترة 3 أشهر من مايو الماضي إلى نهاية يوليو الجاري. وقدر المصرف البريطاني إجمالي حجم القروض الشخصية التي تم تعليق خدمتها خلال الـ90 يوماً الماضية بنحو 250 مليار جنيه إسترليني. ويتوقع مصرف باركليز أن تخسر المصارف نحو 7,7 مليارات جنيه إسترليني في قطاع القروض العقارية وقروض بطاقات الائتمان والقروض الشخصية. وقد اتخذت المصارف البريطانية هذه الخطوات بعد توقعات بأن تشهد البلاد أسوأ ركود اقتصادي منذ 300 عام، مع توقعات بأن يتجاوز معدل البطالة 12% بنهاية العام الجاري.

تراجع العجز التجاري الأميركي

تراجع عجز تجارة السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة بشكل كبير في يونيو/ حزيران في ظل انتعاش للصادرات بعد عدة أشهر من الهبوط بعدما قوضت جائحة كوفيد-19 تدفق السلع. وقالت وزارة التجارة الأميركية، أمس الأربعاء، إن فجوة تجارة السلع تقلصت بنسبة 6,1 بالمئة إلى 70,6 مليار دولار الشهر الماضي. وتسارعت صادرات السلع بنسبة 13,9 بالمئة إلى 102,3 مليار دولار، لتعوض ارتفاعا بنسبة 4,8 بالمئة في واردات السلع جعلها تبلغ 173,2 مليار دولار.

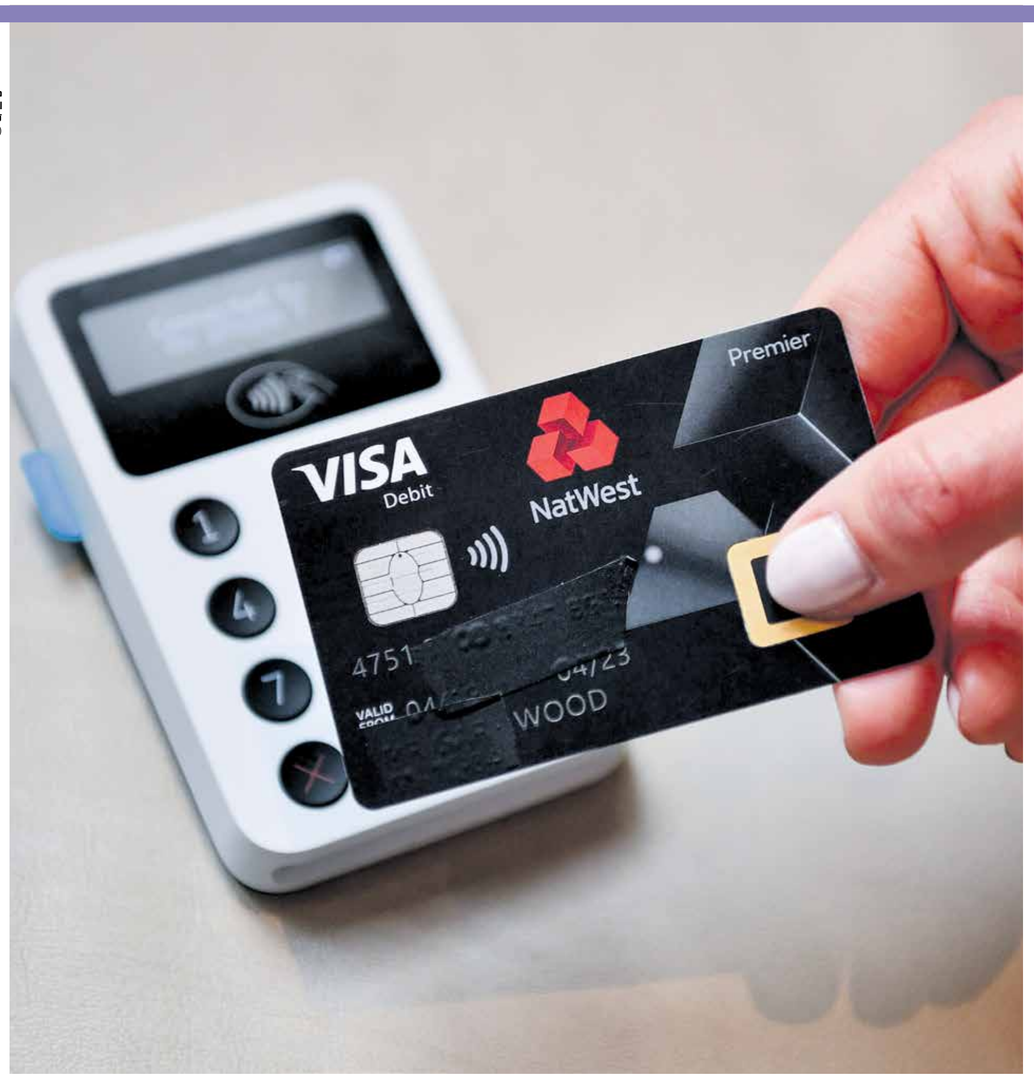

فيزا تواصل الانتعاش رغم تبعات كورونا (Getty)

باركليز يتوقع ان تخسر المصارف 7,7 مليارات إسترليني في القروض العقارية

قروض بطاقات الائتمان. وكانت العديد من المصارف التجارية الكبرى في بريطانيا وأوروبا قد اجرت مراجعة على الملاءة المالية لزبائنها من حملة البطاقات البلاستيكية خلال الشهور الماضية. ومن بين المصارف التي ألغت البطاقات في بريطانيا، مصرف «فيرجن بنك» ومقره مدينة نيوكاسل شمالي إنكلترا الذي أبلغ زبائنه من حملة البطاقات في 7 مايو الماضي حظر حسابات بطاقاتهم وبشكل فوري، وأبلغهم انهم لن يستطيعوا تنفيذ مشتريات من خلالها أو تسديد دفعيات. وقال متحدث باسم البنك وقتها إن المصرف خسر نحو 7 ملايين جنيه إسترليني.

أما في الإمارات فقد خفض مصرفان في مايو الماضي الحد الأقصى لاستخدام بطاقات الائتمان، حيث أرسل بنك رأس الخيمة «راك بنك» خطابات لحملة بطاقاته يخبرهم فيها بخفضه السقف الأقصى إلى 5 آلاف درهم، بينما خفض مصرف «أبوظبي الأول» كذلك الحد الأقصى للاستدانة، وذلك حسب خطابات تسلمها أجانب يعملون في أبوظبي. ومن المتوقع أن يتزايد سحب بطاقات الائتمان في الإمارات مع تزايد أزمة القروض العقارية وانهيار قطاع السياحة واستمرار تهاوي أسعار النفط ومخاطر فيروس كورونا. وعلى صعيد نتائج شركات بطاقات الائتمان، حققت شركة فيزا لبطاقات الائتمان أرباحاً فاقت توقعات المحللين، رغم انخفاض صافي الدخل حيث تراجع إنفاق المستهلكين بسبب ارتفاع معدلات البطالة وسط عمليات الإغلاق التي تهدف إلى الحد من تفشي كورونا. وحسب بيان الشركة أول من امس الثلاثاء، انخفض صافي الدخل إلى 2,37 مليار دولار، أو إلى 1,07 دولار لكل سهم من الفئة الممتازة «أيه» في الربع الثاني من العام المنتهي في 30 يونيو/ حزيران.

وهبطت الإيرادات الفصلية لشركة فيزا إلى 4,84 مليارات دولار، مقابل 5,84 مليارات دولار سجلتها في نفس الفترة من العام الماضي. ورغم ذلك تجاوزت الإيرادات التوقعات التي كانت عند 4,83 مليارات دولار. كذلك انخفض حجم المدفوعات التي نُفذت على مدار الفترة بواقع 10% في حين تراجعت المدفوعات الدولية بواقع 37% مقارنة بنفس الربع من السنة الماضية، وذلك باستثناء المدفوعات المنفذة بين دول أوروبا.

خسائر بنوك أوروبا أقل من التوقعات

بينما توقع البنك المركزي الأوروبي تحمّل المصارف التجارية لصدمة كورونا، حققت المصارف الأوروبية التي نشرت نتائجها أداء أفضل من التوقعات

لندن ـ **العربي الجديد**

واصلت المصارف التجارية في أوروبا التي أعلنت نتائجها للربع الثاني من العام الجاري زيادة مخصصاتها لتغطية خسائر القروض المشكوك في تحصيلها، ورغم ذلك جاءت نتائج البنوك المنشورة للربع الثاني حتى الآن أفضل من التوقعات. وأعلنت كل من مصارف «دويتشه بنك» و«يو بي أس» و«باركليز» ومصارف سويسرية أخرى خاصة عن زيادة مخصصاتها لخسائر القروض التي جاءت اقل من التوقعات. وكانت شركة أوليفر وايمان الاستشارية العالمية قد قدرت احتمال ارتفاع خسائر البنوك التجارية من القروض المتعثرة خلال العام الجاري بنحو 800 مليار يورو في حال اشتداد موجة كورونا، واضطرت أوروبا لعملية إغلاق شاملة. ولكن هذا الاحتمال يبدو ضعيفاً، كما أن النتائج المصرفية المعلنة حتى الآن جاءت أفضل كثيراً من توقعات محللي المصارف.

وفي هذا الشأن، أعلن دويتشه بنك، أكبر البنوك الألمانية، أمس الأربعاء، تكبد خسائر في الربع الثاني من العام الجاري، فيما يجري البنك عملية إعادة هيكلة باهظة التكلفة وسط تداعيات أزمة فيروس كورونا على عملياته وانشطته المصرفية. وحسب رويترز، أظهرت النتائج الفصلية تحسن الأداء في وحدة الاستثمار في المصرف الألماني، لكنها أظهرت أيضاً زيادة الأموال التي خُصصت للحماية من خسائر قروض محتملة في ظل تداعيات الجائحة. كما قدم البنك توقعات أكثر تفاؤلاً لإيرادات العام، إذ يتوقع أن «تستقر الإيرادات إلى حد كبير» بدلاً من إشارة سابقة «لانخفاض طفيف في الإيرادات». ويخضع دويتشه لعملية إعادة هيكلة كبيرة بعدما مُني بسلسلة من الخسائر على مدى الخمس سنوات الماضية. وتوقع محللون أن يسجل البنك خسائر عن العام كاملاً في العام الجاري 2020. وحذر مسؤولون تنفيذيون من أنه سيكون صعباً تكرار أداء البنك في النصف الأول من العام في نصفه الثاني. وفي الأسبوع الماضي، قال البنك إن النتائج ستكون أفضل من توقعات المحللين، وإن صافي خسارة العائد للمساهمين خلال الربع الثاني ستكون 77 مليون يورو (نحو 60,30 مليون دولار). وهذه الخسارة أقل كثيراً من خسائر العام الماضي في نفس الفترة البالغة 3,3 مليارات دولار. وأعلن البنك زيادة مخصصات خسائر الائتمان إلى 761 مليون يورو ارتفاعاً من 161 مليون قبل عام. إلى ذلك قال بنك باركليز البريطاني إنه اقتطع مخصصات أكبر من المتوقع بلغت 1,6 مليار جنيه إسترليني لتغطية زيادة محتملة في خسائر القروض في الربع الثاني من العام، فيما بدأت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا تلحق الضرر بأنشطة الأفراد. وكان متوسط توقعات المحللين لمخصصات رسوم انخفاض قيمة الائتمان وخسائر القروض التي جمعها البنك يدور حول 1,42 مليار إسترليني في الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران. وبهذه الزيادة، يصل إجمالي المخصصات إلى 3,7 مليارات إسترليني في النصف الأول من العام، في حين يتوقع محللون أن يزيد الرقم إلى 5,79 مليارات إسترليني عن العام بأكمله. وحقق البنك البريطاني أرباحاً قبل خصم الضرائب بقيمة 1,3 مليار إسترليني في النصف الأول من العام انخفاضاً من ثلاثة مليارات جنيه إسترليني قبل عام، إذ رجحت كفة مخصصات بديون رديئة محتملة أمام تحسن في إيرادات بنك الاستثمار الخاص به. وسجلت أقسام الدخل الثابت والعملة والسلع الأولية أفضل أداء في وحدة الخدمات المصرفية المؤسسية والاستثمارية بزيادة 60 بالمئة في الدخل إلى 1,4 مليار إسترليني في الربع الثاني. وسجل قسم الأسواق زيادة 49 بالمئة إلى 2,1 مليار إسترليني.

ويرى المصرف المركزي الأوروبي في فرانكفورت في بيانه حول اختبار قدرة تحمل المصارف التجارية في منطقة اليورو لتداعيات جائحة كورونا الصادر يوم الثلاثاء، أن البنوك الأوروبية لديها القدرة على امتصاص صدمات جائحة كورونا. وبنى المركزي الأوروبي تقريره على احتمالين للنمو الاقتصادي، أحدهما يُبنى على احتمال تراجع الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة اليورو بنسبة 8,7% خلال العام الجاري 2020، وأن يتمكن الاقتصاد الأوروبي من النمو بنسبة 5,2% في العام المقبل 2021، وبنسبة 3,3% في عام 2022.

مصرفا دويتشه بنك وباركليز رفعا مخصصاتهما لخسائر القروض

فرع لمصرف باركليز البريطاني وسط لندن (Getty)

أوروبا تعاقب بكين قبيل اجتماع قمة السبع

لندن ـ **العربي الجديد**

قبيل انعقاد قمة السبع الموسعة المقرر انعقادها في منتجع كامب ديفيد الأميركي، في سبتمبر/أيلول المقبل، والتي يدور محورها حول مواجهة التنين الصيني وتحجيم تمدد الصين التجاري في الأسواق العالمية، وفي خطوة تقترب من سياسة واشنطن تجاه عزل الصين، قررت المجموعة الأوروبية، مساء الثلاثاء، معاقبة بكين على القوانين الأمنية التي اتخذتها حكومة الصين ضد مواطني هونغ كونغ التي تتمتع بحكم ذاتي. وحسب البيان الصادر عن المجموعة الأوروبية في بروكسل، ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» جزءاً منه، قررت المجموعة الحد من تصدير المعدات التي يمكن أن تستخدمها الصين في قمع المواطنين، وإعادة تقييم ترتيبات اتفاقيات تسليم المجرمين الموقّعة بين الطرفين. كما قال البيان الصادر في بروكسل، إن دول الاتحاد الأوروبي ستعمل على تسهيل إجراءات منح التأشيرات واللجوء السياسي لسكان جزيرة هونغ كونغ. وقال وزراء الخارجية إن دول المجموعة قد تتخذ إجراءات عقابية أخرى ضد الصين في نهاية العام الجاري.

وجاءت الإجراءات المشددة ضد الصين في ذات اليوم الذي عقد فيه مسؤولون من الصين ودول الاتحاد الأوروبي محادثات عبر الفيديو بشأن اتفاقية مشتركة بين الطرفين، تأمل الشركات الأوروبية، خاصة الألمانية، أن تتيح لها فرصاً أكبر في السوق الصيني. وحذرت بروكسل الصين بأنه بدون أن تمنح بكين فرص الاستثمار في الأسواق الصينية، فإنها لن توقع معها اتفاقيات اقتصادية جديدة. وتعتمد الشركات الألمانية على التصدير للسوق الصيني في نموها التجاري. لكن في المقابل، فإن بكين لا تزال تأمل في عقد اتفاقات تجارية واقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، إذ قال نائب رئيس الوزراء الصيني ليو خه إن «الصين والاتحاد الأوروبي سيسرعان المفاوضات من أجل إبرام اتفاق للاستثمار بين الجانبين بحلول نهاية هذا العام».

وأضاف ليو، في بيان نشرته وزارة التجارة الصينية، أن الصين والاتحاد الأوروبي سيواصلان أيضاً تعزيز تعديلات سياسة الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات مالية ونقدية فعالة لدفع التعافي الاقتصادي العالمي قدماً. وكان ليو يتحدث بعد اجتماع عبر الإنترنت مع نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فالديس دومبروفسكيس.

وقال البيان إنه في ما يتعلق بمكافحة جائحة فيروس كورونا التي أودت بحياة ما يزيد على 650 ألف شخص حول العالم، ستعمل الصين والاتحاد الأوروبي على الوقاية من الفيروس وتطوير لقاح وتبادل المختصين من خلال المزيد من التعاون الثنائي. وأضاف البيان أن الصين والاتحاد الأوروبي سيواصلان توسيع تجارة المنتجات الزراعية. يذكر أن الصين كانت تأمل في توقيع اتفاقية استثمار مشترك مع الاتحاد الأوروبي قبيل قمة السبع التي يرتب لها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعزل الصين دولياً. وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس قد أعلن، يوم الاثنين، في لقاءات صحافية، معارضته لانضمام بعض الأعضاء الجدد لقمة السبع الذين اقترحهم واشنطن، من بينهم روسيا وكوريا الجنوبية.

الاتحاد الأوروبي يحظر تصدير معدات للصين ويرفض توقيع اتفاقية استثمار

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس يتشاور مع ميركل (Getty)

رؤية

الاقتصاد والعنف وأفكار الهامش

جواد العناني

حضرت عام 1962 العرض الثاني لفيلم اسمه «إلمر غانتري» (ELMER GANTRY)، المأخوذ عن قصة الكاتب الأميركي سنكلير لويس (1885-1951)، وهو أول أميركي ينال جائزة نوبل في الآداب. وتدور القصة حول داعية ديني استغلالي، يتناول المشروب والسجائر ويلاحق النساء، ولكنه يجد في فتاة داعية صادقة وسيلته إلى المجد. ويشرح الكتاب الذي نشر عام 1927 كيف تنمو الحركات الدينية الجديدة في الولايات المتحدة. أما الكاتب صاحب الفكر الاجتماعي (الاشتراكي)، أبتون سنكلير (UPTON SINCLAIR) 1968 - 1878)، والذي وضع عدة كتب مهمّة، وقاد حركة في كاليفورنيا اسمها «إنهاء الفقر في كاليفورنيا»، فقد أرّخ للولايات المتحدة في فترات ظهور الثراء الفاحش فيها، ولم ينس أن يكتب عن معاناة العاملين في المصانع والمحاجر التي تسببت في غنى الطبقة الثرية، مثل عمال مناجم الفحم الحجري، وعمال البترول، وعمال صناعة السيارات ومعامل الحديد وغيرهم. ولكن أهم كتاباته تركزت على غياب الحرية الصحافية في الولايات المتحدة. وقال إنها صحافة النظريات والأفكار السائدة التي تخدم الرأسمالية. وله جملة شهيرة «من الصعب عليك إقناع شخص بفكرة ما إذا كان معاشه يعتمد على عدم تَصْديقها».

والآن بدأت تظهر من جديد على السطح في الولايات المتحدة نظرية قديمة، صارت تكتسب زخماً في عصر «الإيفانجيليين الجدد»، اسمها نظرية الهامش أو (FRINGE THEORY)، وهي تشير إلى أي فكرة أو نظرية تختلف مع النظريات السائدة (MAINSTREAM THEORIES) وهذه ليست ظاهرة حديثة، ولا محصورة في مجال علمي محدّد أو نشاط إنساني معين، بل تمتد إلى كل العلوم الحياتية الاجتماعية والفنون.

وفي مجال الدين تحديداً، كثيراً ما يطلق على «دعوات الهامش» اسم «PSEUDORELIGIONS»، بالعنى الساخر المرافق لها، وتسمى «بدعاً»، والبدعة تعتبر ضلالة، وكل ضلالة في النار. لهذا تجد أصحاب هذه الأفكار التي تقع على هامش الأفكار السائدة يلجؤون إلى الوسائل المختلفة بكل عنفوان لنشر أفكارهم. ومنهم بالطبع من يلجأ إلى العنف، ما يجعل هذه الحركات مستهدفة عسكرياً وأمنياً وثقافياً.

والنقاش الذي يدور الآن في الولايات المتحدة حول «الإيفانجيليين الجدد»، خصوصاً في هذه السنة (2020)، حامي الوطيس ومُسيَّس. وهنالك فئة منظمة تطلق على نفسها «QANON»، يعرف مؤسسها باسم «Q»، وهي تسعى إلى تفسير كل ما يجري على أساس أنه مؤامرة من المؤسسة العميقة من أجل إسقاط الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

ويقوم رجال الدعاة في الكنائس الخاصة بهذه الحركة إما بتفسير ظاهرة معينة أنها جزء من «مؤامرة ضِدَّ ترامب الذي يرون فيه المخلص من شرور الدولة العميقة ومؤسساتها، أو يشرحون الأنباء الأخيرة ويعيدون قراءتها وترتيبها لتنسجم مع الإطار العام بأن هنالك مؤامرة ضد ترامب.

من هم أتباع ترامب؟

إنهم في غالبيتهم من عمال الياقات الزرقاء، وعدد أقل من أصحاب الياقات البيضاء، ونساء، كثيرات غير جامعيات وبعض قليل من الجامعيات، وقد وجد هؤلاء في ترامب خلاصهم من كل ما كان يحول بينهم وبين الحصول على حياة كريمة.

الرؤساء الذين سبقوه، وخصوصاً باراك أوباما ومن قبله بيل كلينتون وحتى جورج بوش الابن، قبلوا العولمة، وحوّلوا الصناعات إلى خارج الولايات المتحدة، وتبنّوا سياسات بيئية منعت إنتاج النفط من الصخر الزيتي، وفتحوا باب الاستيراد إلى أسواقهم، ما قتل صناعات أميركية كثيرة، وسمحوا للمهاجرين من أميركا اللاتينية بالدخول، ليزاحموا العمال الأميركيين على وظائفهم وفرص عملهم.

ولهذا وجد كثيرون من هؤلاء في الولايات الصناعية (الينوي، إنديانا، ويسكونسن، فلوريدا، ميتشيغان وغيرها) أن دخلهم تراجع، ولم يعودوا قادرين على الحياة التي تعودوا عليها. والفرد الأبيض العامل لم يمانع سابقاً في السماح للأميركان من أصول أفريقية أن يحصلوا على حصةٍ من الوظائف وفرص العمل، ولكنهم ربطوا كل فكرة العولمة، والانفتاح الاقتصادي، والتعامل مع الصين، بفكرة المؤامرة ضدهم وعلى مصالحهم.

هذه هي الخلفية الاقتصادية التي مكّنت «الإيفانجيليين» من أن يكسبوا ولاء هؤلاء العمال، فقدّموا لهم أفكاراً جديدة على الهامش، وأقنعوا الناس أن الأقليات واليهود واللاتينيين وغيرهم يتآمرون، لكي يخسر الرئيس ترامب في الانتخابات.

وفي البداية، شجعت اللوبيات اليهودية والصهيونية المساندة لإسرائيل هذه الحركات، واعتمدت عليها في بناء نفوذها داخل الولايات المتحدة. ومن هنا، جاء تأييد الحركة الصهيونية للرئيس ترامب، ومن خلفه المتدينون، ونجحوا في نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، وفي تشجيعه إسرائيل على ضم الأراضي وتطبيق ما تسمى صفقة القرن.

ولكنهم سرعان ما اكتشفوا، من ناحية أخرى، أن الرئيس، ومن ورائه المتدينون، صاروا يستهدفون المؤسسات الإعلامية، والبنوك، والتجارة المفتوحة، ويتدخلون في سياسة البنك الفيدرالي الاحتياطي «البنك المركزي» والجامعات التي تتمتع فيها الجالية اليهودية بالقوة، والتي أصبحت نقاط استهداف للرئيس ترامب.

هذه التطورات المتناقضة بدأت تحسم لصالح إسقاط ترامب في الانتخابات المقبلة، وجاءت جائحة وباء كورونا لتعزّز موقفهم، لأنها هدّدت الاقتصاد الأميركي، والفوائد التي حققها ترامب للمتحمسين له من البيض. ومما زاد الأمر حسماً أن بعض الإنجيليين الجدد صاروا يتكلمون بلغة «اللاسامية» ومفرداتها، ويعتقدون، مثل هتلر، أن اليهود وراءها. ولذلك بدأ جمهوريون كثيرون يخشون على انفراط حزبهم إن فاز ترامب. ومن هنا، وقفوا ضده، لأنه سياسيٌ جاء، من الهامش، وليس من داخل المؤسسة التقليدية، سواء الجمهورية منها أم الديمقراطية.

قد تنتهي الانتخابات الرئاسية الأميركية وتحسم نتائجها في يوم الرابع من نوفمبر، ولكن آثارها ربما تُخلّف تشوهاتٍ عميقة في المجتمع الأميركي برمته.